

# نشرة المحرافة اليومية



اليوم: الأحد

التاريخ: 2019-7-7

## العسعوسي التقى نبيل صادق تعاون قضائي كويتي - مصري



العسعوسي والوفد الكويتي مع النائب العام المصري

المستشار نبيل صادق وشارك نواب عموم السعودية والبحرين والاردن والمغرب وفلسطين، وجرى اقرار النظام الاساسي لجمعية النواب العموم. والتقى العسعوسي نظيره المصري على هامش الاجتماع وجرى بحث سبل التعاون المشترك وتبادل الخبرات بين البلدين في المجال القضائي والقانوني.

شارك النائب العام المستشار ضرار العسعوسي في الاجتماع التأسيسي لجمعية النواب العموم العرب الذي عقد في القاهرة يومي 2 و 3 الجاري وذلك على رأس وفد يتكون من المحامي العام المستشار محمد الدعيج ومراقب ادارة مكتب النائب العام محمد العازمي وقد ترأس الاجتماع النائب العام المصري

| اليوم  | التاريخ  | الصفحة | العدد |
|--------|----------|--------|-------|
| الجمعة | 2019-7-5 | 2      | 16530 |

# «العدل»: إصدار 1742 وثيقة شرعية للبدون في 2018

وثيقة (منها 6131 تصديقا و1618 توثيقا) في حين بلغ عدد وثائق حصر الوراثة الصادرة لهم 82 وثيقة.

وأشار إلى أن هذه الوثائق تمثل كل الطلبات التي قدمت للوزارة من المقيمين بصورة غير قانونية والمستوفاة للشروط والضوابط، لافتا إلى حرص الوزارة على تقديم خدماتها لكل المستفيدين، كما أن مكتب الاتصال والمتابعة التابع

لمكتب الوكيل يتلقى كل الشكاوى من المراجعين في حال وجود ما يستدعي لذلك. وأكد السريع أن كل الخدمات المقدمة للمقيمين بصورة غير قانونية تتم بناء على التعاون والتنسيق المستمر مع الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.



عبداللطيف السريع

أعلنت وزارة العدل إصدارها 1742 وثيقة شرعية لعقود الزواج والطلاق والمراجعة للمقيمين بصورة غير قانونية خلال عام 2018، وذلك بالتعاون مع الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.

وقال وكيل وزارة العدل عبداللطيف السريع لـ «كونا» أمس السبت إن إدارة (التوثيقات الشرعية)

وفروعها أصدرت 1121 وثيقة زواج و547 وثيقة طلاق و74 وثيقة مراجعة زوجية للمقيمين بصورة غير قانونية خلال الفترة من أول يناير حتى نهاية ديسمبر 2018. وأضاف السريع أن عدد المحررات الرسمية الخاصة بالمقيمين بصورة غير قانونية في الإدارة وفروعها خلال الفترة نفسها بلغ 7749

| اليوم | التاريخ  | الصفحة | العدد |
|-------|----------|--------|-------|
| الاحد | 2019-7-7 | 4      | 15580 |

## «العدل»: 1742 وثيقة زواج وطلاق لـ «البدون» في 2018

و 74 وثيقة مراجعة زوجية للمقيمين بصورة غير قانونية خلال الفترة من أول يناير حتى نهاية ديسمبر 2018. وأضاف السريع أن عدد المحررات الرسمية الخاصة بالمقيمين بصورة غير قانونية في الإدارة وفروعها خلال الفترة نفسها بلغ 7749 وثيقة (منها 6131 تصديقا و1618 توثيقا)، في حين بلغ عدد وثائق حصر الوراثة الصادرة لهم 82 وثيقة. (كونا)

أعلنت وزارة العدل إصدارها 1742 وثيقة شرعية لعقود الزواج والطلاق والمراجعة للمقيمين بصورة غير قانونية خلال عام 2018، وذلك بالتعاون مع الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية. وقال وكيل الوزارة عبداللطيف السريع أمس إن إدارة «التوثيقات الشرعية» وفروعها أصدرت 1121 وثيقة زواج و547 وثيقة طلاق

| اليوم | التاريخ  | الصفحة | العدد |
|-------|----------|--------|-------|
| الاحد | 2019-7-7 | 7      | 16531 |

قضاة: الكويتي لا يُخشى فراره

# لا ضبط ولا منع سفر ل«المديونيات البسيطة»

وأكد المصدر أنه «جرى تطبيق هذا التوجه منذ اسبوعين تقريبا بعد مداولة أجزائها قضاة التنفيذ توصلوا من خلالها إلى أنه لا أسباب جديّة تدعو إلى الظن أن سفر المدين الكويتي من بلده يعد فراراً من الدين. لا سيما أن المبالغ المطالب بها بسيطة».

الجوية مع عائلاتهم. وقال مصدر مطلع لـ **القيس** ان هناك توجهها جديدا لدى قضاة التنفيذ المدني برفض طلبات منع السفر والضبط والإحضار المقدمة من شركات ضد المواطنين الكويتيين، وذلك بعد دراسة مستفيضة للإدارة انتهت بضرورة عدم الاستمرار في الإجراءات التي تتخذ سابقا، وهو الأمر الذي يحدث للمرة الأولى.

مبارك حبيب

قرر قضاة الإدارة العامة للتنفيذ، التابعة لوزارة العدل، رفض وضع إجراء ضبط وإحضار أو منع سفر بحق المواطنين المطلوبين بمبالغ بسيطة تتراوح في معظمها بين 100 و200 دينار، وهو الإجراء الذي كان يتخذ لسنوات، ويتسبب في إخراجات، خصوصا قبل إقلاع رحلاتهم

## الأسباب القانونية

أكد مصدر مطلع لـ **القيس** انه وفي وقت لاحق على بدء تطبيق هذا التوجه، اجتمع ممثلو الشركات بمسؤولي الادارة العامة للتنفيذ مستفسرين عن سبب رفض طلباتهم بمنع سفر وضبط واحضار المدين الكويتي، وتجرّت إفادتهم بأن الاسباب قانونية بحتة.

## بداية التوجه

قال المصدر إنه اعتبارا من 23 يونيو الماضي جرى البدء بتطبيق التوجه الجديد برفض اي طلب منع سفر أو ضبط واحضار للمدين الكويتي عن مديونيته للشركات، وقد جرى الاجتماع بعد هذا التوجه بثلاثة أيام من قبل مسؤولي الشركات، وأخبروا بالتوجه الجديد.

## التنفيذ الجبري

لفت المصدر إلى أن كل طرق التنفيذ الجبري ووسائله ميسرة أمام تلك الشركات، فتمستطيع من خلالها إلى تنفيذ على أموال المدين واستيفاء حقوقها من دون حاجة للجوء إلى طرق الإكراه البدني والتحفزي كالحبس والمنع من السفر.



المديونيات البسيطة لن تمنع من السفر

مبارك حبيب

في إجراء وعد به وزراء عدل سابقون وعجزوا عن تنفيذه، قرر قضاة الإدارة العامة للتنفيذ التابعة لوزارة العدل رفض وضع إجراء ضبط وإحضار أو منع سفر بحق المواطنين المطلوبين بمبالغ بسيطة، وهو الإجراء الذي كان يتخذ لسنوات ويتسبب في إخراجات، خصوصا قبل إقلاع رحلاتهم مع عائلاتهم. وقال مصدر مطلع لـ **القيس** إن هناك توجهاً جديداً لدى قضاة التنفيذ المدني برفض طلبات منع السفر والضبط والإحضار المقدمة من الشركات ضد المواطنين الكويتيين، وذلك بعد دراسة مستفيضة للإدارة انتهت بضرورة عدم الاستمرار بالإجراءات التي تتخذ سابقاً، وهو الأمر الذي يحدث للمرة الأولى.

لا فرار

وأضاف المصدر قائلًا: «جرى تطبيق هذا التوجه منذ اسبوعين تقريبا بعد مداولة أجزائها قضاة التنفيذ توصلوا من خلالها إلى أن هذه الطلبات تفتقد لشروط قبولها قانونًا، وأهم شرط منها لا يتوافر في طلب منع السفر هو

تقديم الشركة الدائنة الدليل على امتناع المدين الكويتي عن الوفاء بالدين رغم قدرته على ذلك استناداً إلى أموال يجوز الحجز عليها». وتابع المصدر «يضاف إلى ذلك أن أمر المنع من السفر وأمر الضبط والإحضار هما طريق استثنائي ولا يجوز التوسع فيهما، لما يمثلانه من قيد على حرية الأفراد وحرية التنقل ومخالفة لمقتضيات منطق الواقع الذي يدعو إلى مزيد من الضمانات للحرريات الشخصية».

تقديم الشركة الدائنة الدليل على توافر أسباب جديّة تدعو إلى الظن بسفر المدين الكويتي من بلده الكويت فراراً من الدين. وأكمل المصدر قائلًا: «بل إن ضالة مبالغ الديون محل هذه الطلبات (تتراوح بين 100 دينار و200 دينار في الأغلب الأعم منها) تدعو إلى الظن بعدم فرار هذا المدين من البلد. واستطرد المصدر: «كما ان اهم شرط لا يتوافر في طلب الضبط والإحضار هو تقديم الشركة



أي مواطن تقل مديونيته عن 200 دينار لا يصدر بحقه منع سفر

وزراء سابقون وعدوا ولم ينفذوا.. والقضاة أصدره من تلقاء أنفسهم

| اليوم  | التاريخ  | الصفحة | العدد |
|--------|----------|--------|-------|
| الجمعة | 2019-7-7 | 6+1    | 16531 |

قضية فسادٍ جديدة في «الداخلية»:

# موظفون «يدفنون» أحكاماً!

لـ **القبس** ان «الداخلية» عقب تلقيها معلومات شبه مؤكدة بهذا الشأن عن عشرات القضايا فتحت تحقيقاً موسعاً لكشف الموظفين المتورطين واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

النهائية الصادرة من المحاكم ضد بعض الشركات، مقابل حصولهم على مبالغ مالية ضخمة بالاتفاق مع الجهات الصادرة بحقها تلك الأحكام. وقالت مصادر مطلعة

## المحرر الأمني

في قضية فساد جديدة بوزارة الداخلية، كشفت مصادر أن موظفين في الإدارة العامة لتنفيذ الأحكام يخفون بعض الأحكام

| اليوم | التاريخ  | الصفحة | العدد |
|-------|----------|--------|-------|
| الاحد | 2019-7-7 | 2      | 16531 |

## 15601 قضية تعاملت معها محكمة التمييز في 2018

| كتب ناصر الفرحان |

كشفت الإحصائية السنوية لوزارة العدل لعام 2018 عن ارتفاع عدد القضايا الواردة في محكمة التمييز، حيث وصلت إلى 15601 قضية، وشملت جميع أنواع القضايا، مثل القضايا الادارية التي وصلت الى 5026 قضية، وقضايا الاموال الشخصية التي بلغت 1087 قضية، بينما بلغت القضايا المرئية 3206 قضايا، والجنائية 1464، والمالية 1318، والتجارية 3500 خلال 2018.

من جانب آخر، انخفض عدد القضايا المؤجلة من 8157 قضية العام 2017 الى 6479 قضية العام 2018، بينما ارتفع اجمالي القضايا المنظورة الى 22080 قضية العام 2018 كما ارتفع عدد القضايا المفصول فيها الى 15639 قضية بنفس العام.

واوضحت الاحصائية ان عدد القضايا الواردة لكل 100 ألف نسمة من السكان ارتفعت في 2018 الى 342 قضية، مشيرة الى انه من المتوقع ان يبلغ المتوسط السنوي المتوقع للقضايا الواردة الى محكمة التمييز 19956 قضية، كحد اعلى خلال الفترة من 2019 الى 2023.

| اليوم | التاريخ  | الصفحة | العدد |
|-------|----------|--------|-------|
| الاحد | 2019-7-7 | 2      | 14588 |

## البتّ في تظلمات «الفتوى والتشريع»

مريم بندق

كشفت مصادر مطلعة في تصريحات خاصة لـ «الأخبار» عن أن لجنة التظلمات في إدارة الفتوى والتشريع أنجزت عملها وبحثت الطلبات المرفوعة لها ورفعت نتائج عملها إلى الإدارة العليا. هذا، وتحفظت المصادر على إعلان نتائج عمل اللجنة. وكانت إدارة الفتوى والتشريع قد شكلت لجنة تحقيق من القياديين والمتخصصين العاملين بالإدارة لدراسة طلبات قدمت من بعض غير المقبولين بوظيفة «محامي ب» رأوا أن ظلما وقع بحقهم.

| اليوم  | التاريخ  | الصفحة | العدد |
|--------|----------|--------|-------|
| الجمعة | 2019-7-5 | 1      | 15579 |



## المعهد القضائي عقد 240 دورة كلفتها 190 ألف دينار

| كتب ناصر الفرحان |

أفاد معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية أنه عقد 207 دورات تدريبية خلال 2018، بزيادة بنسبة 47.9 في المئة عن العام 2017 الذي شهد عقد 140 دورة استفادت منها 57 جهة حكومية وخاصة، وبلغت كلفتها الإجمالية 190 ألف دينار.

وأشارت الإحصائية السنوية لوزارة العدل لعام 2018، إلى أن عدد المتدربين وصل إلى 5879 متدرباً، بزيادة 74.5 في المئة من عام 2017 في دورات داخلية بلغت تكلفتها 158 ألف دينار، و33 دورة خارجية كلفتها قرابة 35 ألف دينار. وذكرت الإحصائية أن إجمالي عدد المشاركين في دورات التدريب التأسيسية 747 مشاركاً، استفادت منها عدة جهات، كالنيابة العامة وإدارة الأقاليم الجزائية ودعاوى النسب وإدارة التوثيق الشرعي والتسجيل العقاري والتنفيذ والتوثيق الشرعية وغيرها.

يذكر أن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية برئاسة وكيل محكمة الاستئناف المستشار عويد الشويخ، ويهدف انشاؤه إلى نشر الثقافة والفكر القانوني والإطلاع على جديد التشريعات والقوانين وعقد الدورات التدريبية وورش العمل لزيادة الثقافة القانونية لدى المشاركين.

| اليوم | التاريخ  | الصفحة | العدد |
|-------|----------|--------|-------|
| الاحد | 2019-7-7 | 2      | 14588 |

### الغانم: الحكومة صوتت لصالح تعديلات قانون المحاماة فليس من المنطق أن تردّها.. وعلى المعارضين اللجوء لـ «الدستورية»

يمن يتنقّد القانون التحلي بالشجاعة والتوجه بذات الكلام إلى المسؤول عن هذا التشريع، وأنا أسألهم هل لديهم الكلام الذي وجه لنا للفضاء أو النيابة أو الفتوى والتشريع، لماذا لم يقوموا بخروج القانون وتوجهون اليوم ويمتا ويمساراً؟

وتكرّر أن لكل شخص حق الانتقاد لكن التشريع غير مقبول كما أن جمعية المحامين لا تقبل بخلط المحامين ولا تقبل بأن تكون الحلقة الأضعف، فنحن في جمعية المحامين الحلقة الأولى وسنرد على الأصوات التي تحاول إظهار الأمور في غير وجهها، وختّم السائر بقوله إن خريجي الشريعة يمارسون مهنة المحاماة منذ العام 1964 في المداولة الأولى، لكن ما حدث في المداولة الثانية هو أن بعض النواب سحبوا وكذا السلك القضائي والاقسام الخاصة بمجال الحقوق، مبداء استغرابه من تصديق التعديلات الجديدة التي سمحت لهم بممارسة المهنة.

رئيس مجلس إدارة جمعية المحامين المحامي مهند السائر لـ«الأخبار» بقوله إن التعديلات التي حصلت عليها جمعية المحامين هي جزء بسيط من طموحها ولا ترضي طموحها كاملاً، مؤكداً أن الجمعية ستستل تواصل مطالباتها وجوباً حتى تصل لمتفاهلها، وشن السائر انتقاداً لمن هاجموا الجمعية على خلفية قبول خريجي كلية الشريعة في المهنة واستبعاد أساتذة كلية الحقوق منها، قائلاً: «بالأسف بعض الأكاديميين يحاولون أن يدعوا أن جمعية المحامين هي التي أثار هذا النقطة، وهذا كلام مردود عليه، فما حدث هو أن الجمعية حرصت على إقرار مكتسبات منسبها، وحضرت من أجل ذلك مهنة المحاماة منذ العام 1964 في المداولة الأولى، لكن ما حدث في المداولة الثانية هو أن بعض النواب سحبوا وكل الأقسام الخاصة بمجال الحقوق، مبداء استغرابه من تصديق التعديلات الجديدة التي سمحت لهم بممارسة المهنة.

التعاوني بالنسبة للحضور الجلسات، مشيراً إلى أن هذه الأمور مستخضع للأحثة تنفيذية تنظفها.

أما بشأن قضية قبول خريجي كلية الشريعة بالمهنة واستبعاد أساتذة القانون منها، قال الشريان: «هناك لفظ كبير يتم تناوله، فهناك المقترحات خرجت من اللجنة التشريعية وليس الجمعية أي علاقة فيها ولم تكن المقدمين فيها، وكان هناك رأي تشريعي طرح ياسين ديموقراطية وتم التصويت عليه، وكل تعطل نتيجة التصويت ومؤمن من حدث». وأضاف أن قضية المحاماة باتت قضية رأي عام بين مؤيد ومعارض لتعديلات قانون المهنة، مشيراً إلى أن الجمعية قدمت فقط تصورات مهنية خاصة بممارسة المهنة، وأنها ستحاول مستقبلاً أن تفر توصيات قدمتها للجنة التشريعية ولم تأخذ بها، حيث أكد أن الجمعية لن تتوقف عن مسيرتها بالتعديل التشريعي الخاص بالمهنة. بذوره، صرح نائب



الحميدي السبيعي وخالد الروضان مع بعض الحضور

الحد الأدنى من المتطلبات ما ساهم بإقرار التعديلات على قانون المحاماة»، وعلى هامش الحفل، عبر رئيس مجلس إدارة جمعية المحامين المحامي شريان الشريان لـ«الأخبار» عن سعادته باستقبال السلطين التشريعية والتحكيمية في إدارة قرار تعديلات قانون المهنة والمحامين على شرف الزملاء المحامين والمحامين إحتفاء بقرار تعديلات قانون تنظيم مهنة المحاماة.

ووصف الشريان التعديلات على قانون المحاماة مركزاً لتحكيم ومركز حقوق الإنسان وإقرار العمل

ووجه رسالة إلى جميع جمعيات النفع العام، بقوله: «هكذا نحل الأمور ونصنع الإحازات بالتعاون والتضامن وليس بالتناحر». بالحوار الرافي وتفهم كل طرف وجهة نظر الطرف الآخر.. وليس بالتشكيك بأي طرف يختلف معك بوجهة النظر».

وختّم الغانم بتوجيه الشكر لجمعية المحامين والقائمين عليها، قائلاً: «سعيد بحضوري لهذه الجمعية العتيقة، ونشكرهم على سعة صدرهم والبرونة بوضع

من المنطق أنها سترده»، مضيفاً أنه صوت شخصياً ضد بعض جزئيات القانون إلا أن رايه لم يكن مع الأغلبية، وهذه هي الديموقراطية التي يجب احترامها.

وشدد على عدم جواز المساس بمكتسبات المحامين التي تستوجب عدم رد تعديلات قانون المحاماة، مبداء فقهه بأن يضع القانون على جمعية المحامين المعايير والأسس التي تحول دون إساءة استخدام الصلاحيات والإختصاصات الممنوحة للمحامين في هذا القانون.

ورد الغانم على بعض منتقدي القانون بقوله إن هذا القانون ليس استثناء وعلى من يعترض عليه اللجوء إلى المحكمة الدستورية والظعن إلى مائة براها غير دستورية وسيكون الحكم حينها ملزماً، مشيراً إلى هذا السياق إلى ما وصفه بالإحازات التشريعية لمجلس 2013 حينما أقر وبالتنسيق مع جمعية المحامين القانون الذي يسمح للمواطن باللجوء إلى المحكمة الدستورية بطعن مباشر.

عيا الكريم احمد

أقامت جمعية المحامين مساء أمس الأول حفل عشاء بمناسبة إقرار تعديلات قانون تنظيم مهنة المحاماة حضره رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ووزير العدل د.فهد العفاسي ووزير التجارة والصناعة خالد الروضان والنائب الحميدي السبيعي وعدد من الشخصيات والمحامين والمحاميات.

وقال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بكلمة له في الحفل، إن القانون على جمعية المحامين اتبعوا الطريق السليم بتحقيق هدف سام وإقرار حقوقهم، مشيراً إلى أنه لا يمكن لـ 50 نائباً و15 وزيراً أن يحدوا تغييراً إيجابياً في المجتمع إلا بتعاون مؤسسات المجتمع المدني، وقانون المحاماة هو خير دليل.

وتمى الغانم ألا ترد الحكومة تعديلات قانون المحاماة، قائلاً: «الحكومة صوتت لصالح التعديلات على القانون وبالتالي ليس



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ود.فهد العفاسي وشريان الشريان

| اليوم  | التاريخ  | الصفحة | العدد |
|--------|----------|--------|-------|
| الجمعة | 2019-7-5 | 8      | 15579 |

## الغانم: جزئيات غير دستورية في قانون المحاماة «مجلس 2013 مكن المواطنين من اللجوء إلى المحكمة الدستورية»

ضدها كقائمه لئلا يمكن صوتي الأغلبية التي صدر بها القانون» مؤكدا أن «المكتسبات العديدة الموجودة للمحامين يجب ألا تفسد ولذلك يجب ألا يرد هذا القانون».

ووجه الغانم رسالة إلى جمعيات النفع العام كافة ومؤسسات المجتمع المدني بقوله: هكذا تحل الأمور، وهكذا تحقق الإنجازات بالتعاون والتضافر وليس بالتشاحن، وبالتحاور الراقى وتفهم كل طرف لوجهة نظر الطرف الآخر وليس بالتشكيك في أي طرف يختلف معك في وجهة النظر».

وقال إن هذه الجمعية تمثل مهنة راقية ولا تقل أهمية عن أي مهنة أخرى في المجتمع، معربا عن ثقته بأن أعضاء جمعية المحامين سيقومون من خلال الامتيازات التي وردت في هذا القانون بوضع المعايير والأسس التي تقن وتترشد وتمنع إساءة الامتيازات الموجودة في هذا القانون. ورأى الغانم أنه «ليس من السهل الأخذ بكل المقترحات لكن المرونة في تكيف بعض المقترحات لتحقيق الحد الأدنى من متطلبات أطراف عديدة تختلف في وجهات نظرها وفي اجتهاداتها إنما تتفق مع الهدف الأسمى من وضع هذا القانون».



مرزوق الغانم

في أنه لو اجتمع المجلس كاملا بمعنى أنه لو أراد النواب الخمسون أن يأخذوا من حقوق أي مواطن لن يستطيعوا أن يمسوا أي حق من حقوقه الدستورية بأي شكل من الأشكال، وإن صوتوا على أي قانون مجتمعين».

وأضاف أن «المواطن يستطيع منفردا التوجه إلى المحكمة الدستورية واسترداد حقوقه، وهذا القانون ليس استثناء، فمن يعتقد أن هناك جزئيات معينة في القانون غير دستورية فمن حقه أن يلجأ إلى المحكمة الدستورية، ويحتكم لها، وإن ما يصدر عنها من أحكام وقرارات ملزمة للجميع».

وبيّن أن «هناك بعض الجزئيات في القانون قمت بالتصويت

لإقناعنا وإقناع ممثلي الأمة وطريقة طرحكم للموضوع لما اقتنعت الغالبية الساحقة من أعضاء مجلس الأمة باستعجال القانون وإقراره على الرغم من أن القانون لم يكن سهلا بل كان شائكا، ليس لأسباب غير معروفة، ولكن لأن هناك اجتهادات عديدة، فلكل له وجهة نظر في طرحه واجتهاده».

وذكر أنه «حتى نجتمع كل هذه الاجتهادات ويكون هناك حد أدنى من التوافق نحتاج إلى حوار وإقناع وحسم بالتصويت».

مضيفا: أنا كرئيس لمجلس الأمة أتمنى ألا يرد هذا القانون خاصة أن الحكومة صوتت معه، وليس من المنطق أن ترد الحكومة قانونا صوتت معه، وهناك بعض الجزئيات أنا قمت بالتصويت ضدها ولم أكن مع الأغلبية التي فرضت رأيها وهذه هي الديمقراطية».

وأوضح أن «بعض الجزئيات قد تكون غير دستورية، وهذا أمر واضح، وفي مجلس 2013 كان هناك إنجاز تشريعي كبير أفرز به وأفرز بأن لجمعية المحامين دورا في هذا الإنجاز وهو تمكين المواطن الكويتي من اللجوء بمعايير معينة إلى المحكمة الدستورية».

ولفت إلى أن «الإنجاز يتمثل

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن أي إنجاز لن يتحقق إلا بالتعاون والتضافر والحوار الراقى، مؤكدا أنه لا يمكن للمسلطين إحداث أي تغيير إيجابي في المجتمع دون تعاون مؤسسات المجتمع المدني «وهذا ما تحقق في قانون المحاماة».

وأضاف الغانم في كلمة بحفل جمعية المحامين الكويتية «نبارك لكم هذا الإنجاز، فأنتم جزء من المجتمع المدني وشريحة مهمة جدا من شرائح المجتمع الكويتي».

وأوضح أن «المحامين اتبعوا الأساليب والطرق السلمية لتحقيق هدف سام، وفعلا تكللت هذه الجهود بالنجاح»، مضيفاً أنه «منذ بداية الموضوع لم يكن من السهل التعديل على آخر قانون في عام 1996 أي منذ ما يقارب حوالي 23 عاما ولم يكن يتماشى مع التطورات التي تحدثت سواء في هذه المهنة أو في المجتمع الكويتي».

وأشار إلى قناعته بأنه «لا يمكن لـ 50 نائبا و15 وزيرا أن يحدوا أي تغيير إيجابي في المجتمع دون تعاون مؤسسات المجتمع المدني، وقانون المحاماة خير دليل على ذلك».

وبيّن أنه «الولا وجودكم وتعاونكم والأسلوب الراقى

أكد الغانم أن المحامين اتبعوا أساليب وطرقا سليمة لتحقيق هدف سام، مشددا على أن القانون لم يكن سهلا لأسباب غير معروفة».

| اليوم  | التاريخ  | الصفحة | العدد |
|--------|----------|--------|-------|
| الجمعة | 2019-7-5 | 5      | 4160  |

## النصف والدلال يقترحان قانوناً يخوّل وزير العدل وضع نظام لاتحاد الملاك لضمان حسن الانتفاع بالعقار وإدارته

سيساهم في تنظيم استغلال الإيجارات الخاصة برواد الأعمال والمشاريع التجارية، بالإضافة إلى تمكنه من إدارة الخدمات المتعلقة بالصيانة والمصرفيات والإشراكات المختلفة للعقار. ومن منطلق أهمية الرعاية السكنية في استقرار المجتمع وأمنه بصفتها إحدى القضايا الملحة للمواطنين، تأتي هذه التعديلات لتحل مشكلة عزوف الأسر عن شراء شقق التملك. وتضمن مقترح القانون اتحاد ملاك العقار بوضع قواعد سلوك المهنة من أجل تدعيم هذه المهنة وتطوير أنوارها.

جاء هذا المقترح لسد الفراغ التشريعي في القانون المدني فيما يتعلق باتحاد ملاك العقار الحالي، والذي يعود بالضرر على الأشخاص الذين يمتلكون وحدات سكنية مشتركة في عقار واحد (شقق تملك)، وضع نظام الاتحاد وتكوينه اختيارياً غير ملزم، وعليه اتجهت هذه التعديلات لمنح اتحاد ملاك العقار الكيان القانوني المستقل والشخصية الاعتبارية أسوة بدول الأخرى، إذ يحل حق رفع الدعاوى ومخاطبة المؤسسات الحكومية كل بصفة رسمية. ولا يخفى أن وجود الاتحاد

أن يتخذ إجراءات قانونية ضد الملاك المخالفين لنظام اتحاد الملاك وقرارات الجمعية العمومية أو المتأخرين في سداد مستحقات اتحاد الملاك وبما لا يخالف القانون مع حرمانهم من حقوقهم في الاستفادة من الأجزاء المشتركة غير المخصصة لهم والمخصصة للمنفعة العامة». (المادة الثالثة) تلغى المادة 860 من القانون رقم (67) لسنة 1980 المشار إليه. (المادة الرابعة) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون. وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون بما يلي:

شخصية اعتبارية من تاريخ شهره». (المادة الثانية) تضاف مادتان جديدتان برقمي (874 مكرراً، 874 مكرراً أ) إلى القانون رقم (67) لسنة 1980 المشار إليه نصوصها كالآتي: المادة (874 مكرراً): «يلتزم اتحاد الملاك بتعيين مراقب حسابات مستقل على أن تصدر للاتحاد ميزانية سنوية مدققة تعرض على الجمعية العمومية للملاك لمناقشتها واعتمادها في اجتماعها السنوي». المادة (874 مكرراً أ): «لاتحاد الملاك وبناء على نظام الملكية المعتمد من قبل الجمعية العمومية للملاك

القواعد المقررة في نظام اتحاد الملاك الصادر من وزير العدل المنصوص عليه في البند (1) من المادة (853)، ويتولى الاتحاد الرقابة على تنفيذ من قبل الملاك أو المخصص لهم وحدات سكنية في العقار. 2- يضع اتحاد الملاك مدونة قواعد السلوك للعاملين في الاتحاد ولأعضاء الاتحاد ويتابع الاتحاد تنفيذها، وتحكم هذه القواعد علاقة وتحكم هذه القواعد فيما العاملين في الاتحاد فيما بينهم وعلاقتهم مع أعضاء الاتحاد، كما أنها تحكم علاقات أعضاء الاتحاد مع غيرهم وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ نشر القانون. 3 - ويكون لاتحاد الملاك



محمد الدلال



راكان النصف

قدم النائبان راكان النصف ومحمد الدلال اقتراحاً بقانون بتعديل بعض أحكام القانون المدني الصادر بالمرسوم رقم (67) لسنة 1980. وجاء في القانون ما يلي: (المادة الأولى) يستبدل بنصوص المواد (853) «البند 1»، 856 «البند 2»، 859 «من القانون رقم (67) لسنة 1980 المشار إليه النصوص الآتية: مادة 853 (البند 1): «يضع وزير العدل نظاماً لاتحاد الملاك وهو مؤسسة غير ربحية لضمان حسن الانتفاع بالعقار وإدارته، وينضم إليه بقوة القانون كل الملاك أو المخصص لهم

| اليوم | التاريخ  | الصفحة | العدد |
|-------|----------|--------|-------|
| الأحد | 2019-7-7 | 1      | 15580 |

## عاشور: قبل القانون كان القضاء يحكمون وفقاً لفتوى أو اجتهادات أو آرائهم

واستكمل ثلاث سنوات من عمره، وكان من حسناته انه تمت مناقشة القانون مع المجلس الاعلى للقضاء ومع الحكومة وفي اللجنة التشريعية الى ان تم تقديم التقرير الخاص فيه وصدر بحمد الله.

وأشار عاشور الى ان هذا القانون جاء لسد النقص التشريعي في قانون الأحوال الشخصية الجعفرية للرجوع له في الدوائر القضائية في المحاكم، فالأولى ان يصدر القانون ثم تنشأ له الدائرة ولكننا نسير بالعكس، فلدينا دوائر قضائية أنشئت من دون قانون خاص بها وعليه جاء هذا القانون ليستكمل النقص التشريعي في هذا الجانب.

وبيّن أن القانون هذا ليس غربياً فتركيا فيها 8 قوانين للأحوال الشخصية وفي لبنان 6 قوانين والبحرين فيها قانونان وسورية كذلك والهند موجود فيها عدة قوانين، وكذلك كل دولة تتعدد فيها الديانات والمذاهب تجد فيها قوانين خاصة بالأحوال الجعفرية.



صالح عاشور

وغيرها من الامور المتعلقة في الاحوال الشخصية، ومع انشاء ادارة في الامانة العامة للاوقاف للوقف الجعفري، ارتأينا أن يكون هناك قانون للأحوال الشخصية الجعفرية. واضاف ان هذا القانون ليس حديثاً، ففي السنوات السابقة تم تقديمه ولكن بالنظر إلى كثرة حل المجالس النيابية واستقالة الحكومات لم يكن الوقت متاحاً لعرضه ودراسته في اللجان القانونية المعنية لاعداد تقرير فيه، إلى أن استقر الوضع في هذا المجلس

أكد النائب صالح عاشور أن قانون الأحوال الشخصية الصادر في العام 1982 استثنى من تطبيقه من لا يدين بمذهب الإمام مالك ويعامل حسب مذهبه أو دينه في المحاكم، وعليه كان من المفترض في العام 1982 عندما تم استثنائنا أن يقدم قانون خاص بالأحوال الشخصية الجعفرية لتحكم المحاكم وفقاً له، ولكن تم العكس حيث استحدثت دوائر في المحكمة الكلية تحكم وفقاً للمذهب الجعفري.

وقال عاشور لـ«الراي» إن القضاء في الدوائر الجعفرية عندما يحكمون من دون مواد قانون فهم يحكمون إما وفقاً لفتوى وإما اجتهادات وإما آراء القضاة أنفسهم، وفي بعض المرات يكون هناك تضارب في الأحكام بالقضية نفسها إذا عرضت على أكثر من قاض، وهذا يستند على الفتوى التي يستند عليها كل قاض.

ولفت عاشور إلى أنه مع تزايد عدد السكان وكثرة المشاكل التي دخلت في المواريث والوصايا والزواج والطلاق

| اليوم | التاريخ  | الصفحة | العدد |
|-------|----------|--------|-------|
| الاحد | 2019-7-7 | 8      | 14588 |



وزارة العدل

## إعلان

تعلم وزارة العدل عن بدء خطة الانتقال التدريجي إلى مجمع النيابة العامة الجديد الكائن بمنطقة الشويخ الإدارية

لذا تسترعي انتباه السادة المراجعين من المواطنين والمقيمين وكافة الجهات الرسمية أنه ابتداءً من يوم الأحد الموافق 2019/7/7 ستنقل نيابة شؤون الإعلام والمعلومات والنشر من مقرها الحالي بمنطقة ميدان حولي إلى المقر الجديد بمجمع النيابة العامة الجديد (الدور الرابع). وسيتم استقبال مقدمي البلاغات من المراجعين في الطابق الأول بالمبنى الجديد.

وكيل الوزارة

| اليوم | التاريخ  | الصفحة | العدد |
|-------|----------|--------|-------|
| الأحد | 2019-7-7 | 5      | 18082 |



وزارة العدل

## إعلان

### من إدارة التحكيم القضائي بوزارة العدل لسادة المحكمين المقيدين بجداول قيد المحكمين

عملاً بنص المادة (12) من اللائحة التنفيذية  
الصادرة بالمرسوم رقم (300) لسنة 2016 بشأن  
القانون رقم (2016/2) الذي حدد المشمولين  
بتقديم إقرار الذمة المالية.

يرجى من السادة المحكمين المقيدين بجداول  
القيد بإدارة التحكيم القضائي تقديم إقرارات  
الذمة المالية للهيئة العامة لمكافحة الفساد.

| اليوم | التاريخ  | الصفحة | العدد |
|-------|----------|--------|-------|
| الاحد | 2019-7-7 | 4      | 16531 |



وزارة العمل  
إدارة الأعلام والعلاقات العامة  
Information & public relations department

# وفيات

## وفيات الجمعة 5 يوليو 2019

### إبراهيم عبدالرسول أحمد الأشوك

82 عاماً، شيع، الرجال: الدعية، مسجد البحارنة،  
النساء: الشعب، ق، 6، ش، 68، م، 8، ت: 90002941

### صالح خليف شيبلي العنزي

90 عاماً، شيع، الرجال: الصليبيخات، ق، 2، ش، 107،  
م، 65، النساء: الصليبيخات، ق، 2، ش، 106، ج، 10، م، 31،  
ت: 99853623

### مطلق سند مزيد المطيري

83 عاماً، شيع، العزاء في المقبرة فقط، النساء: صباح  
الناصر، ق، 5، ش، 40، م، 9، ت: 55060550، 99020599

### حمد سليمان حمد القاضي

40 عاماً، يشيع التاسعة من صباح اليوم، مشرف، ق، 3،  
الشارع الثاني، م، 33، ت: 66845050، 99800337

### محمدرضا يوسف بهبهاني

86 عاماً، شيع، الرجال: الحسينية الجديدة، الشرق،  
النساء: الشعب، ق، 2، ش، 26، م، 7، ت: 22418664،  
98921868

## وفيات

### الجمعة 7/5

#### نورة مرزوق سبتي المطيري

أرملة عبيد راشد الشلاحي  
86 عاماً، شيعت، العزاء بالمقبرة فقط،  
ت: 98966682، 97470001

#### محمود إبراهيم سبتي جمعة

35 عاماً، شيع، الرجال: عبدالله  
المبارك، ق، 4، ش، 416، م، 6، النساء:  
صباح السالم، ق، 10، الشارع الثاني،  
ج، 1، م، 10، ت: 65556057، 99447022

#### نوف حمود برغش ثويني

26 عاماً، شيعت، الرجال: العزاء في مقبرة  
الجهراء فقط، النساء: النعيم، ق، 2، ش، 6، م، 6،  
ت: 55606066

#### خيرية عبدالله عباس علي حيدر السماك

أرملة سلمان حسن القلاف  
99 عاماً، شيعت، الرجال: الدعية، مسجد  
البحارنة، النساء: الشعب، ق، 6، ش، 69، م، 3،  
ت: 22618042، 99584666، 66511229

#### رباب علي إسماعيل سلمان

زوجة إسحاق عبدالله محمد  
73 عاماً، شيعت، الرجال والنساء:  
بنيد القار، حسينية الحاج أحمد  
عاشور، ت: 22562895، 99112240

### والسبت 7/6

#### أحمد قربان حجي محمد

91 عاماً، شيع، الرجال: حسينية الكوت، الرميثية، مقابل دوار  
الجوازات، النساء: الرميثية، ق، 7، شارع حسن البنا، م، 1، (محلولة  
عزاء النساء عصراً فقط)، ت: 66604141

#### عبدالرحمن عبدالله محمد هادي العوضي

83 عاماً، يشيع اليوم بعد صلاة العصر، الرجال: القادسية، ق، 9،  
ش، 90، م، 40، النساء: ضاحية عبدالله السالم، ق، 2، شارع بن عباس،  
م، 10، ت: 22549494، 99010678، 99621166

#### سارة عبدالمحسن علي محمد الصالح

أرملة أحمد علي الناصر  
70 عاماً، شيعت، الرجال: الحسينية الكاظمية، البكاي، الشعب، ق، 6،  
ش، 68، م، 1، النساء: السالمية، ق، 12، شارع أبو ذر الغفاري، ج، 15، م، 11،  
(من العصر إلى المغرب)، ت: 97613312

#### منيرة عبدالعزيز عبدالمحسن الراشد

84 عاماً، تشيع التاسعة من صباح اليوم، الرجال: ديوان الراشد،  
العديلية، ق، 1، شارع عبدالعزيز عبدالمحسن الراشد، النساء:  
الخالدية، ق، 1، شارع طرابلس، م، 36، ت: 24822287

#### رياض عبدالحميد عيسى الصائغ

60 عاماً، شيع، الرجال: الدسة، مسجد النقي، النساء: العدان، ق، 3،  
ش، 25، م، 8، ت: 25425410، 97763313

#### عبدالكريم مطلق دليل المطيري

87 عاماً، يشيع اليوم بعد صلاة العصر، مبارك الكبير، ق، 1، ش، 20،  
م، 22، ت: 55988884

#### عثمان مبارك الحمد السعيد العيار

71 عاماً، يشيع اليوم بعد صلاة العصر، الرجال: الخالدية، ق، 3،  
ش، 33، م، 1، النساء: قرطبة، ق، 1، ش، 1، ج، 3، م، 10، ت: 60484446